مجلس النواب

فريق التقدم والاشـتـراكيـة الرباط في 2022/04/12

الرقم : 3198

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

مكانة البُعد الديموقراطي والحقوقي في عمل الحكومة

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
أعلنت الحكومة ضمن برنامجها، عن الوعي بأنّ الإصلاحات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لن تستقيم إلا بمواصلة وتعميق مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي ببلادنا.
وفي نفس الوثيقة، اعتبرتم، كحكومة، أنّ هناك حاجة مُلِحّـة إلى تحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، بهدف تطويرها وتجويد محاورها، من أجل تقوية مسلسل الإصلاح السياسي في بلادنا وضمان فِـعلية حقوق الإنسان بكل أجيالها تعزيزاً لدينامية الوعي الحقوقي ببلادنا.
بهذا الصدد، نُسائلكم، السيد الوزير، حول مكانة البُعد الديموقراطي والحقوقي في اهتمامات وعمل الحكومة، وبالتالي عن الخطوات العملية والتدابير الملموسة والقرارات الفعلية التي اتخذتموها، أو تُحَـضِّـرون لتفعيلها، من أجل بثّ نَفَسٍ ديموقراطي جديد، تحصينا للمكتسبات وارتقاءً بها، وإسهاماً من الحكومة في استعادة الثقة، ولا سيما في مجالات: المساواة؛ الحريات؛ حقوق الإنسان؛ وترسيخ دولة القانون.
وتقبلوا، السيد الوزير، عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني